نعيم والبحر الميت عبر الجبال والأودية التي تربط البلدة بالبحر الميت بمحاذاة كيبوتس عين جدي (المصدر نفسه، ١٩٨٣/٢/٩).

مواقف وتعليقات تندد بالسياسة الاسرائيلية: في إطار الاستنكار للسياسة الاسرائيلية المتبعة في المناطق المحتلة وللتعبير عن شجبها، بعثت حركة السلام الآن برسالة إلى رئيس الحكومة مناحيم بيغن، طالبته بإبداء رأيه في الشهادات التي سمعت في المحكمة العسكرية التي تنظر في قضية الجنود والضباط الاسرائيليين المتهمين بممارسة القمع ضد المواطنين العرب في الضفة الغربية. كما طالبته بإبداء تحفظ واضح وقاطع حول أوامر رئيس الأركان الاسرائيلي التي أصدرها إلى الجنود لقمع المواطنين العرب، وأن يجري معه تحقيقا بصورة مستعجلة ويحذره من خطورة أوامره هذه.

وفي الاتجاه ذاته، توجه عضو الكنيست أمنون روبنشتاين بطلب إلى المستشار القانوني للحكومة اسحق زامير للتحقيق في هذه الأوامر واعتبارها أوامر غير قانونية. وطالب، ايضا، بالتحقيق بقضية السماح للمستوطنين اليهود باطلاق النار على المواطنين العرب خلال الانتفاضة التي شهدتها المناطق المحتلة. وخلص روبنشتاين إلى القول، أن إعطاء الشرعية والذريعة للمستوطنين لحمل السلاح واطلاق النار يتعارض مع الأوامر المحددة المعطاة للجيش الاسرائيلي ويشكل عملا خطيرا.

كذلك دعت حركة الجيل الصاعد في حزب العمل إلى إقالة رئيس الأركان بسبب هذه الأوامر. وقالت الحركة، في بيان وزعته على الصحف، أن الأوامر التي أصدرها رفائيل ايتان تعطيه صورة الاسرائيلي القبيح (هآرتس، ١٩٨٣/١/٢١).

وعلق أحدهم على خطورة سياسة القمع والعنف المتبعة في المناطق المحتلة وانتقال هذه العدوى إلى الداخل قائلا: «يبدو ان الذين فوجئوا من القنبلة التي القاها المجرمون في القدس لا يعرفون ما هي المسافة بين القدس والخليل. وقد آن الأوان لكي يستيقظ كل من اعتقد حتى الآن أن اقتلاع أعمدة الكهرباء في الضفة الغربية وتفجير البيوت وتقطيع ارجل رؤساء البلديات واطلاق النار على الفتية المتظاهرين من العرب بقصد قتلهم — كل من اعتقد أن هذه الأمور لن تؤدي إلى تسمم الحياة في اسرائيل من جذورها وتحويل مستقبلها تدريجيا إلى جحيم كان على خطأ.

«لقد نأسف لأن المسافة بين القدس والخليل لا تصل إلى ٢٠ الف كم، لكن هذا هو الواقع، ونمط الحياة الاسرائيلية يقر هناك، في الخليل، وليس في الكنيست بواسطة تبادل الحديث بأدب بين عضو الكنيست روني ميلو وعضو الكنيست عوزي برعام.

«لقد أخطأ كل هؤلاء البسطاء الذين حذرونا من أن عدم العثور على الذين ألقوا القنبلة في القدس سيؤدي إلى إنهيار الديمقراطية والعدل والقضاء في اسرائيل. لقد بدء تدهور هذه الأمور منذ اليوم الأول الذي بدأنا نحكم فيه سكان محتلين. وقد انعكس هذا جليا في اليوم الذي وضعت فيه العبوات الناسفة داخل سيارات رؤساء البلديات في الضفة (يهوشواع سوبول، عل همشمار، ١٩٨٣/٢/١٧)».

وتحدث آخر عن استمرار اعتداءات المستوطنين على المواطنين العرب فقال أنه «من الصعب بمكان البدء بأي من الأحداث. فالأول حدث قبل عامين ونصف العام، والثاني قبل ثلاثة أشهر، والثالث قبل اسبوع، أما الرابع فقبل أيام معدودة. ولدى إعادة التفكير، أجد ان أهمية الطرح لا تستوجب ضرورة البدء بهذا الحدث أو ذاك، لانه حتى الآن لم يتم القاء القبض على الفاعلين ومحاكمتهم. والدلائل تشير إلى أن عددا من اليهود، قام بدور فعال إن لم يكن الوحيد في سلسلة هذه الأحداث.

«لقد دلت التحقيقات وتقديرات خبراء الأمن الاسرائيليين في حادثة رؤساء البلديات أن العبوات الناسفة وضعت بشكل يدل على خبرة طويلة في هذا المجال، ولم يسبق الكشف عن مثيل لها في اعمال رجال المنظمات الفلسطينية» (تسفي بارئيل هآرتس، ١٩٨٣/٢/٢٥).

وفي الاتجاه ذاته، تحدث داني روبينشتاين، مراسل دافار للشؤون العربية، عن ابعاد ومخاطر السياسة الاسرائيلية، ليس على سكان المناطق المحتلة فحسب، بل على سكان اسرائيل ايضا، فقال: «إذا توخينا الحقيقة يجب أن نطلق على السياسة الاسرائيلية في هذه المناطق، اسم سلطة العضلات، وكل الدلائل تشير إلى أن هذه السياسة امتدت إلى الجانب الغربي من الخط